جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة علم المكتبات

المستوى: السنة الأولى ماستر

تخصص: إدارة المؤسسات الوثائقية والمكتبات

السداسي: الأول

مقياس: المكتبات والمراكز الوثائقية المتخصصة

المحاضرة الرابعة: المكتبات القانونية والقضائية إعداد الأستاذة: جلاب فتيحة

تُعد المكتبات القانونية والقضائية من أهم المؤسسات المعلوماتية المتخصصة التي تقوم بدور محوري في دعم التعليم القانوني، والبحث العلمي، والعمل القضائي. ومع التطور المستمر للمنظومات التشريعية وتنوّع مصادر القانون، أصبحت هذه المكتبات فضاءً أساسيًا لتجميع المعرفة القانونية وتنظيمها وتمكين الباحثين والمهنيين من الاستفادة منها.

فهي لا تقتصر على حفظ الكتب، بل تشمل إدارة المصادر التشريعية، والأحكام القضائية، والدوريات القانونية، وقواعد البيانات، مما يجعلها مكوّنًا استراتيجيًا في تكوين الثقافة القانونية والقضائية.

أولا: مفهوم المكتبات القانونية والقضائية

المكتبات القانونية والقضائية هي مكتبات متخصصة تُعنى بجمع وتنظيم وحفظ وإتاحة كل أنواع مصادر المعرفة المرتبطة بالقانون بمختلف فروعه، وبعمل القضاء في مستوياته المتعددة. وتستهدف في خدماتها فئات مثل: القضاة، المحامون، أساتذة القانون، الباحثون والطلبة، المستشارون القانونيون والإدارات والمؤسسات ذات العلاقة بالشأن القانوني.

وبذلك، تختلف هذه المكتبات عن غيرها من المكتبات المتخصصة بحكم طبيعة مصادرها وترتيبها الدقيق وارتباطها المباشر بالتشريعات والأحكام.

ثانيا: أهداف المكتبات القانونية والقضائية

تهدف المكتبات القانونية والقضائية إلى:

- دعم التعليم القانوني عبر توفير الكتب المقررة والمراجع الأساسية لفروع القانون.
- تعزيز البحث العلمي القانوني من خلال إتاحة الدوريات والكتب والأحكام والتشريعات الحديثة.
- خدمة القضاة وأعوان القضاء عبر توفير مصادر تساعدهم في دراسة القضايا واتخاذ القرار.
- جمع وتوثيق التشريعات الوطنية والدولية وتسهيل الوصول إليها.
- تنظيم مجموعات الأحكام القضائية وتحليلها لصالح المستفيدين.
- دعم التطوير المهني للباحثين والممارسين القانونيين.

ثالثا: أنواع المكتبات القانونية والقضائية

توجد عديد من أنواع المكتبات القانونية والقضائية ويمكن ذكر أهمها في التالي:

1. مكتبات كليات الحقوق والشريعة والقانون:

- تركّز على التعليم والبحث الجامعي.
- تحتوي على الكتب التعليمية، الرسائل الجامعية، الدوريات العلمية المحكمة.
- تخدم الطلبة و الأساتذة.

2. مكتبات المحاكم والهيئات القانونية:

- تخدم القضاة والمستشارين القانونيين.
- تحتوي على التشريعات والأحكام والسوابق القضائية.
- توفر مصادر تساعد في الفصل في القضايا.

3. المراكز الوطنية للمعلومات القانونية:

- تعمل على جمع التشريعات ونشرها.
- توفر قواعد بيانات وطنية للبحث القانوني.

رابعا: التحديات التي تواجه المكتبات القانونية والقضائية

تواجه المكتبات القانونية والقضائية عديد التحديات في وقتنا الحالي نذكر من بينها:

- كثرة وتشتت مصادر القانون بين تشريعات وأحكام وفقه.
- السرعة الكبيرة في تعديل القوانين مما يتطلب تحديثًا مستمرًا للمجموعات.
- ارتفاع تكلفة قواعد البيانات القانونية.
- الحاجة إلى أمناء مكتبات مؤهلين في القانون والمعلومات.
- ضعف الثقافة المعلوماتية لدى بعض المستفيدين.
- صعوبة رقمنة بعض الوثائق القديمة لوزارة العدل أو البرلمانات.